

Distr.: General
10 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة والخمسون

١٢-١ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومساهمتها في تشكيل المنظور الجنساني من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

بيان مقدم من الشبكة الدولية للنساء الليبراليات، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2010/1.



البيان

إن الأنشطة التي تنفذها الشبكة الدولية للنساء الليبراليات مستوحاة من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتعمل الشبكة وفق هذه المبادئ التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وأهم أهداف الشبكة هو تنمية وعي النساء بحقوقهن ومسؤولياتهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزيز الروابط وعلاقات التبادل فيما بين النساء من جميع أنحاء العالم؛ والتشجيع على تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وإذ تشير الشبكة الدولية للنساء الليبراليات إلى:

أن إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة تشكل مساهمة هامة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

وأن إعلان الأمم المتحدة للألفية وما ورد فيه من التزامات بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة قد جرى بحثها في ما عقدته الأمم المتحدة من مؤتمرات قمة ومؤتمرات ودورات استثنائية؛

وأن معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد أسهمت في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

وأن بعض البلدان يعاني من سوء توزيع الموارد البشرية والاقتصادية، وأن بعض المناطق تعاني من سوء فهم للمغزى السياسي لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بأمور من قبيل مشاركة المرأة في الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، ومن ثم تنعدم الإرادة السياسية وتنعدم التدابير القانونية الرامية إلى ترسيخ التنفيذ الفعال؛

لذلك فهي تقترح ما يلي:

إعادة النظر في مسألة المرأة في النزاعات المسلحة:

ففي مناطق النزاعات المسلحة، تتضرر النساء والأطفال بوجه خاص من جميع أشكال العنف المرتكب ضد المدنيين، ولا سيما من حالات التعدي السافر على القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩.

والنساء هن أول الضحايا المدنيين للتراعات والحروب، ولذلك ينبغي تمكينهن وإشراكهن في إدارة التراعات، أي في منع نشوب التراعات وتسويتها وبناء السلام بعد انتهائها.

إعادة النظر في مسألة التعليم:

توفير التعليم للنساء والفتيات يعد أمراً ضرورياً للنجاة من الفقر في البلدان النامية. فغالبية الأميين من البالغين في العالم تتشكل من النساء؛ وتمويل برامج محو الأمية إلى جانب تقديم تعليم عملي من أجل تحسين مستوى المعيشة، وذلك بمشاركة النساء أنفسهن وعلى نحو يراعي مصالحهن.

إعادة النظر في مسألة الصحة:

الإصرار على أن تراعي برامج الرعاية الصحية للخصوصيات الجنسية؛ وتجنب التمييز ضد المرأة عند تقديم الرعاية الصحية الوقائية؛ والإصرار على تنفيذ برامج للرعاية الصحية موجهة خصيصاً لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل؛ وتغيير الأنماط الثقافية الاجتماعية، ولا سيما ما يضر منها بصحة المرأة (مثل ختان الإناث وغيره من أشكال الاستئصال).

إعادة النظر في مسألة العنف ضد المرأة:

الإصرار على تشجيع برامج التوعية بالعنف ضد المرأة؛ واتخاذ التدابير الوقائية والعقابية اللازمة للقضاء على جميع أنواع استغلال النساء في البغاء والاتجار بهن والسياسة الجنسية، حيث يكون الضحايا من النساء والأطفال.

إعادة النظر في مسألة حقوق الطفلة:

التشديد على قيام جميع بلدان العالم بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما من أجل حماية الفتيات من الزواج القسري والاتجار والاستغلال الجنسي والحرمان من أوراق الهوية.

إعادة النظر في مسألة مشاركة المرأة في صنع القرار:

إشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل في عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛

وضمن اتباع وتنفيذ نظام يكفل المساواة الكاملة بين أعداد الجنسين في جميع الهياكل الداخلية للحكومات والإدارات العامة والنظم القضائية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية ونقابات العمال والمشاريع؛ ووضع مؤشرات لتقييم وتعزيز تنفيذ السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، من أجل توجيه هذا التنفيذ؛ وضمن تحسين التوفيق بين العمل والحياة الأسرية.

الخلاصة

إن الخبرة الإضافية التي تجلبها المرأة يمكن أن تكون نبع أمل للمستقبل. والمرأة قادرة، إذا أُتيحت لها الفرصة ومُكنت من المشاركة، على مواجهة التحديات التي يأتي بها المستقبل. ويشكل السلام، والحرية، والتنمية والمساواة، الأهداف الرئيسية الثلاثة التي ينبغي للمجتمعات أن تسعى إلى تحقيقها في المستقبل. وثقافة السلام التي تُعطي من شأن الحوار والمساواة واحترام كرامة جميع البشر، ولا سيما كرامة النساء، هي السبيل الأنجع لتحقيق الديمقراطية والتسامح والسلام الدولي. ولذلك يتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يلزم نفسه بتكثيف مساهمته في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائجهما الأخرى.